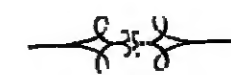


أبانت قنرة الزاوية من اراضي شاع قرية البارحة المملوكة الحدود والمسجلة في دائرة تسجيل الاراضي على اسم المديون سعيد بن محمد ابو البصل من البارحة والمفروغات وفائياً من الدين السيد حسن الشيخ حسين من اربد اثناء مبلغ خمسة وسبعين ليرة عثمانية ذهباً . فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع دائرة تسجيل الاراضي ودلال البلدية في اربد بطرف خمسة واربعين يوماً اعتباراً من نشر اول اعلان في الجريدة الواقعة بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٨ مع العلم بان ثمن قائمة المزايدة والطابع عادة على المشتري وباقي اصارفات تدفع من المشتري على ان تعود فيما يمدد على المديون وعليه صار اعلان الكيفية .



## اصلاح خطأ

يستعاض عن كلمة (البائع) الواردة خطأ في السطر الثاني من الصفحة (١٤١) من العدد ٢٠٢ من الجريدة الرسمية (اي في السطر الثالث من المادة السادسة من الانظمة بشأن المسكرات) بكلمة (المشتري) .

# الشرق العربي

« الجريدة الرسمية لآمانة شرق الاردن »

عمان : يوم الاثنين في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٧ و ٣ كانون الاول سنة ١٩٢٨

عبد ممتاز

القائم

المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن

ابراهيم

تذاع ادناه بنصها العربي المنقح المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن التي وجد من الضروري تنقيحها من الوجهة اللغوية بأسلوب الترجمة :

## المعاهدة

المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن \*

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب اوتمن عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن عن طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية

وراء البحار واهمراطور الهند

عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية -

صاحب المقام الجليل القليل مرشال اللورد بلومر (ج . س . ب) (ج . س . م . ج)  
(ل . ج . س . ف . و) (ج . ب . ا)

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن

حسن خالد باشا ابو الهدى

الذين بعد ان تبادلوا تفويضهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

## المادة

١ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى ان تجري المحادثات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طرق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السامي المذكور .

و يوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة البلدية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه لتجملها بأسرها شرق الاردن ويهي صاحب السمو الامير محل لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

٢ - ان سلطتي التشريع والادارة الموثمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه متدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بمحدودها قانون شرق الاردن الاساسي واي تعديل يطراً عليهما بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة « فلسطين » في سائر مواد هذا الاتفاق - مالم ترد معرفة على وجه آخر - تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرزوم من نقطة تبعد ميلين فرسي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاءه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

٣ - يوافق سمو الامير على انه لا يعين في شرق الاردن - مدة الاتفاق الحاضر - موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن وشروط استئجارهم باتفاق على حدة .

٤ - يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن اية قوانين او اوامر او أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى ان لا تقبل او تسن في شرق الاردن اية قوانين او اوامر او أنظمة يمكن ان تعوق القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .



٥ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدي اليه من طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور المختصة بصلاحيات شرق الاردن الخارجية وكذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن .

ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

و يوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لتنفيذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك على انه لا يغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

٦ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي اي قانون يختص بالمراد التي تنطوي عليها اصول هذا الاتفاق وفي اي قانون من الانواع التالية وهي :

(١) اي قانون يمس نقد شرق الاردن او له صلة باصدار اوراق نقدية ( بنكيوت )

(٢) اي قانون يفرض رسوماً متفاوتة .

(٣) اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المنتمين الى جنسية اية دولة من عصبة الامم او الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة - خاضعين او مستعدين لاي فقد اهليه لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة اجنبية .

(٤) اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير او على انشاء مجلس وصاية .

(٥) اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى او عطية .

(٦) اي قانون يمكن ان يتولى الامير بتنفيذ السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن .

(٧) اي قانون يختص بحق الحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .

(٨) اي قانون متغير او معدل او مضاف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

٧ - لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين والتعرفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ولكن يحق للحكومة فلسطين ان تجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في المواني الفلسطينية من التسهيلات ماثلة لاهل تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

٨ - لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بين ثود من الممالك العربية المجاورة في الجوارك او لمقاصد اخرى مادام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

٩ - يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ الى مجلس عصبة الامم ويرثى بمقد اتفاق كهذا فلا يوافق باجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحقوق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للعوائف الدينية المختلفة .

١٠ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشئ وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتايد صاحب السمو الامير في صيانة السلام والنظام .

يوافق صاحب السمو الامير على انه لا ينشئ ولا يحتفظ في شرق الاردن او يسمح بان يانشأ او يحتفظ بأية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

١١ - يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذي يعتبر ان تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد - تستمر شرق الاردن عند نفاذ هذا الاتفاق

على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتحمل كذلك - حالما تسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البرية المارابطة في شرق الاردن، تكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى بالدرجة التي تعتبر هذه القوات - في نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة في شؤون شرق الاردن وكذلك تدفع جميع تكاليف اية قبة نشأ لشرق الاردن وحدها .

١٢ - ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات المادية للمدارة التي تنفق بمصادرة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها اي اتفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل حبة او قرض تعضيداً لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البرية المارابطة في شرق الاردن والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من اجل شرق الاردن الى الحد والاوان اللذين تغسل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زياده كعده .

١٣ - يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتس جميع القوانين او الاوامر او الانظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر للقيام برامى المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن اية قوانين او اوامر او انظمة قد تصطدم في رأيي صاحب الجلالة البريطانية برامى تلك المادة .

١٤ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يبيع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العربي في جميع شرق الاردن او في اي جزء منها وان يعهد بإدارة ذلك الجزء او تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العربي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه او اولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالتهم البريطانية ويوافق صاحب السمو الامير كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند اعادة الحكومة المدنية - يريء فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من قبة اي تصرف او اهمال او تقصير وقع خلال الحكم العربي .

١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يتولى حق النضاء على جميع اعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها او يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن . ووفاء للعرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلنظة ( قوات مسلحة ) تعتبر انها شاملة للمدنيين الملحقين

بالقوات المسلحة او المستخدمين فيها .

١٦ - يتعهد صاحب السمو الامير بان يقدم في كل حين كل تسهيل لتنتقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال الاسلحة والخطوط البرية لمصاحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - ولتقل وتخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانئها .

١٧ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض .

١٨ - ما من ارض في شرق الاردن يتنازل عنها او توجر او توضع بآية طريقة تحت مراقبة اية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضرورياً من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة .

١٩ - يوافق صاحب السمو الامير على انه يشايع اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .

٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفر يقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تولف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية موقفة الى ان يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولا شيء يمنع الفر يقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

٢١ - لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفر يقين الساميين المتعاقدين على نسختين الانكليزية وآخرين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس

في هذا اليوم العشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

( حسن خالد ابو الهدى )

( بلومر )

هكذا من الأصل